

احتجاجات الصحفيين التونسيين تتصاعد بيوم غضب لمطالبته الحكومة بتنفيذ تعهداتها

الأوضاع الهشة للصحافيين تسمح بتدخل لوبيات المال والفساد في قطاع الإعلام



احتجاجات حتى تحقيق المطالب

على المهنة ويحصلون على مبالغ طائلة مقابل وضع هش ومهين للصحافيين". وأضافت بسمة التي تعاني من بطالة متواترة منذ تخرجها من معهد الصحافة عام 2005 "تحت أحزاب وسائل الإعلام عن الإنارة ولا تطبق القوانين عند توظيف الصحافيين. نحن لا نتمتع بعقود ولا تغطيات اجتماعية بالإضافة إلى مرتبات هزيلة".

كما شهدت الوقفة الاحتجاجية مساندة بعض الجمعيات والاتحاد الجهوي (المحلي) للشغل والاتحاد الجهوي للفلاحة والصيد البحري واتحاد الصناعة والتجارة والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وممثلي بعض الأحزاب.

وأفاد مولدي الزوابي رئيس فرع النقابة الوطنية للصحافيين بإقليم الشمال الغربي في تصريح لإذاعة محلية "أن من أهم المطالب نشر الاتفاقيات الإطارية والقطاعية بالرائد الرسمي

على المهنة ويحصلون على مبالغ طائلة مقابل وضع هش ومهين للصحافيين". وأضافت بسمة التي تعاني من بطالة متواترة منذ تخرجها من معهد الصحافة عام 2005 "تحت أحزاب وسائل الإعلام عن الإنارة ولا تطبق القوانين عند توظيف الصحافيين. نحن لا نتمتع بعقود ولا تغطيات اجتماعية بالإضافة إلى مرتبات هزيلة".

كما شهدت الوقفة الاحتجاجية مساندة بعض الجمعيات والاتحاد الجهوي (المحلي) للشغل والاتحاد الجهوي للفلاحة والصيد البحري واتحاد الصناعة والتجارة والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وممثلي بعض الأحزاب.

وأفاد مولدي الزوابي رئيس فرع النقابة الوطنية للصحافيين بإقليم الشمال الغربي في تصريح لإذاعة محلية "أن من أهم المطالب نشر الاتفاقيات الإطارية والقطاعية بالرائد الرسمي

إضراب عام في 10 ديسمبر القادم المترام مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان. وتذاع أصوات القطاع الإعلامي في تونس عن حرية الصحافة وتنظيم الإعلام وفق تشريعات دستورية تحمي استقلاليتها وتضمن حرية الرأي والتعبير.



كما يرفض الصحافيون عدم تمتع الصحافة التونسية بحقوقها الكاملة، من أجل منع تدخل اللوبيات والمال والفساد في القطاع الإعلامي برمته.

وقالت بسمة الغريبي، عضو تنفيذية خريجي معهد الصحافة المعطلين عن العمل، "ما يحصل أن الصحافة في تونس تعاني من إغراق القطاع من قبل دلاء

وأوضحت أن الوضعية الاجتماعية للصحافي اليوم تعتبر صعبة ولا تليق بمكانته في المجتمع، معتبرة أن "أطرافاً سياسية أرادت ضرب استقلالية العمل الصحفي عبر الإطبات في سياسة الماطلة والتسويق".

ولفتت إلى أن يوم الغضب سترافقه وقفة احتجاجية أمام النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين ووقوفات في كل المناطق حيث يتواجد الصحافيون المجنون دائماً لنقل الخبر.

ويعد قطاع الإعلام من بين القطاعات التي نادراً ما تقوم باحتجاج أو تنفذ إضراباً عاماً ويحسب لها إضراب وحيد بعد الثورة ولم يكن للمطالبة بالزيادة في الأجور أو في المنح، بل كان للتبند بالمضايقات التي مارستها في تلك الفترة في 2013 مع حكومة الترويكا، بينما يأتي هذا الإضراب اليوم في ظل أوضاع اجتماعية وسياسية متازمة.

وندد أعضاء النقابة بمنهجية التعامل الحكومي مع قطاع حساس رافق التحولات الكبرى التي عرفتها البلاد وقال عضو النقابة رمزي أفضل في تصريح لـ"العرب"، "وضعية الصحفي هشة خاصة في جوانبها الاجتماعية، حيث لا يتمتع الصحافيون بالضمانات الاجتماعية وهذا ما يؤثر على أدائهم في العمل الصحفي".

وأضاف أفضل "اليوم نحتج من أجل إعطاء الحقوق للشاملة للصحافي في أبعادها الاجتماعية والمهنية والاقتصادية..)، فضلاً عن حماية حرية التعبير التي تعتبر المكسب الوحيد بعد 2011، وكل هذه الملفات يشتغل عليها المحتج التنفيذيين الجدد للنقابة لتنظيم القطاع والإعلام العمومي".

ودعا العضو النقابي إلى ضرورة "تشغيل خريجي معهد الصحافة وعلوم الإخبار الذين طالت بطالتهم لأكثر من 10 سنوات، علاوة عن تخليص القطاع من الدخلاء من محللين (كرونيكور) وممثلين الذين أصبحوا اليوم يلعبون دور الصحفي".

كما أشار إلى "تراجم ترتيب الصحافة التونسية في العالم الذي يهدد بطريقة أو بأخرى حرية الصحافة والتعبير بالبلاد".

ويتمسك الصحافيون بضرورة انتزاع حقوقهم المادية والمعنوية من خلال

يعيش الصحافيون في تونس أوضاعاً مهنية واجتماعية هشة، ويعاني عدد كبير من خريجي معهد الصحافة وعلوم الأخبار من بطالة مستمرة منذ سنوات، حيث تجمهر المئات منهم أمام ساحة الحكومة بالقصبة رافعين شعارات منددة بعدم جدية الحكومة في الإيفاء باتفاقيات سابقة عام 2019 تمت بين نقابة الصحافيين وحكومة يوسف الشاهد.

"الامجال للتفریط في حرية التعبير، حق الصحفي موش مزية".

ولم تنشر الحكومة الاتفاقية القطاعية التي قضت المحكمة الإدارية بنشرها في الرائد الرسمي، وتمحورت الاتفاقية في أبرز بنودها حول تمتع قطاع الإعلام بسقف أجور جيد، وحل الإشكاليات العالقة في المؤسسات الإعلامية المصادرة. وتم توقيع هذه الاتفاقية في 9 يناير 2019، مع الأطراف الحكومية والجهات المعنية في القطاع وخاصة المسؤولين عن المؤسسات الإعلامية وتتضمن 36 فصلاً.

وكانت من المطالب الأساسية للصحافيين. وتشمل حرية الصحافة والتعبير أحد أبرز مكاسب التونسيين بعد العام 2011، حيث برزت العنصرات من الصحف الإلكترونية والقنوات الخاصة ومكاتب للصحافة الدولية، لكن أوضاع الصحافيين المهنية والاجتماعية هشة، بينما يعاني عدد كبير من خريجي معهد الصحافة وعلوم الأخبار، المؤسسة الجامعية الوحيدة التابعة للدولة لتدريب الصحافيين، من بطالة مستمرة منذ سنوات.

وأفادت نائبة نقيب الصحافيين التونسيين أميرة محمد "أن النقابة تطالب بالالتزام بقرار المحكمة الإدارية وتطبيق ما تضمنته الاتفاقية المبرمة مع حكومة يوسف الشاهد، وما تلاحظه أن الحكومة لا تحترم قرار المحكمة الإدارية". واستنكرت أميرة محمد في تصريح لـ"العرب"، موقف وزير الشؤون الاجتماعية محمد الطرابلسي الذي وقع على الاتفاقية، لكنه تراجع الآن عن موقفه قائلاً "أضيت على عجل".

وأصفت ذلك بعملية "ماطلة وشبهة احتيال".

وطالبت ممثلة النقابة "بضرورة التسريع في تنفيذ بنود الاتفاق وتسوية الوضعية الهشة بمؤسسات الإعلام العمومي وإصلاحه، والحسم بشكل نهائي في حل وضعية الإعلام المصادر، وتشغيل الإعلاميين المعطلين عن العمل".

خالد هودي
صحافي تونسي



تونس - تظاهر العشرات من الصحافيين وخريجي كلية الصحافة في تونس أمام مقر الحكومة في ساحة القصبة وسط العاصمة تونس الخميس، للاحتجاج ضد البطالة وتدهور أوضاعهم الاجتماعية والمهنية، والتبند بسياسة التسويق التي تنتهجها الحكومة في تنفيذ المطالب المنفق عليها سابقاً.

ويقود الصحافيون التونسيون معركة شرسة ومتواصلة لحماية حقوقهم وضمان استقلالية القطاع، حيث يمثل الإعلام جزءاً مهماً من مسار الانتقال الديمقراطي في البلاد بكل أزماته وتحدياته.

أميرة محمد
أطراف سياسية أرادت ضرب استقلالية العمل الصحفي



والتحرك الذي دعته إليه نقابة الصحافيين جاء رفضاً للماطلة الحكومية في التعامل مع قضايا الإعلام في البلاد وتجاهلها للمطالب القطاع، حيث دعته النقابة كافة أعضائها إلى الدفاع عن حقوقهم والمشاركة بكثافة في التحركات الاحتجاجية.

وكان الصحافيون حملوا الشارة الحمراء لمدة ثلاثة أيام، استجابة لدعوة النقابة.

ويطالب الصحافيون المحتجون الحكومة بتسوية الأوضاع الهشة في كل وسائل الإعلام المحلية، واحترام حق الصحفي في النفاذ إلى المعلومات وعدم محاكمة الأراء، رافعين شعارات من بينها

مبادرة دولية لحل أزمة وسائل الإعلام المستقلة

إلى تحقيق ثلاث نتائج رئيسية، حيث سيرداد وعى الحكومات والمناخين والشركات بأهمية دعم وسائل الإعلام المستقلة وبمجموعة الخيارات التي تحقق هذا الدعم.

وستشارك وسائل الإعلام المستقلة قدراً أكبر من المعارف بشأن أفضل الممارسات التي تحقق استمرارية وسائل الإعلام وتجعلها قادرة على الصمود، كما أنها تجسد نماذجها التجارية بطريقة مبتكرة كما تجدد أنشطتها الترويجية بما يتوافق مع ذلك.

الخبراء يقرعون جرس الإنذار بشأن إغلاق يطاتل المستقلة التي تأثرت اقتصادياً بأزمة كورونا

والنتيجة الثالثة أن الدول الأعضاء في اليونسكو ستفكر في تحقيق استمرارية وسائل الإعلام على الصعيد العالمي، بطريقة مؤثرة في المعايير من خلال التوعية بالأزمة وبالضرورة إلى اتخاذ تدابير تصحيحية.

وتحصل مبادرة اليونسكو على الدعم المالي من البرنامج الدولي لتنمية الاتصال التابع للمنظمة والبرنامج المتعدد الجهات المانحة المكرس لحرية التعبير وسلامة الصحافيين الذي يمول المبادرة من أجل إيجاد حلول للأزمة التي تواجه وسائل الإعلام المستقلة،

باريس - أطلقت اليونسكو والرابطة العالمية للصحف وناشري الإعلام الإخباري مبادرة مشتركة للتصدي لحالة الطوارئ العالمية الوشيكة التي ستواجهها الصحافة المستقلة والمؤسسات الإعلامية.

وأعربت المدير العامة لليونسكو، أودري أزولاي، عن قلقها الكبير حيال تأثير الجائحة في الاقتصاد المحلي، الذي يهدد استمرارية عمل وسائل الإعلام الإخبارية المحلية.

وذكر البيان المشترك للمنظمتين أنه "في الوقت الذي يستمر فيه العالم بمكافحة جائحة كوفيد - 19 وأثرها، يعتبر القضاء على الصحافة في العديد من مناطق العالم تهديداً متنامياً".

ويقرع الخبراء جرس الإنذار بشأن إغلاق يطاتل وسائل الإعلام المستقلة التي تأثرت اقتصادياً إلى درجة كبيرة بأزمة كوفيد - 19.

وستعمل المنظمتان معاً على دراسة حجم الأزمة والتشاور مع الأطراف المعنية من أجل إيجاد حلول، وتبادل الخبرات في ما بين وسائل الإعلام، وإصدار توصيات في مجال السياسة العامة بشأن الخطوات التي من شأنها دعم استمرارية وسائل الإعلام الإخبارية.

وقال رئيس الرابطة العالمية للصحف ولناشري الإعلام الإخباري، فيرناندو دي بارازا "تلتزم اليونسكو والرابطة، من خلال هذه المبادرة، بالتشديد على المعايير الديمقراطية الأساسية في عمل المجتمع".

وتتوقع اليونسكو أن تفضي الجهود المبذولة من أجل إيجاد حلول للأزمة التي تواجه وسائل الإعلام المستقلة،

صحافيو الأردن عالقون في ثقافة تنميط المرأة

داخل المؤسسات الإعلامية الأمر الذي من شأنه تعزيز تنميط صورة مشاركتها في السياسة، إلى جانب علاقة الوسيلة الإعلامية مع السياسي سواء كان ذكراً أو أنثى.

وعبرت المؤشرات المستخلصة من الجلسات والمقابلات أن غياب الإرادة السياسية الحقيقية لتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قد ساهم في تنميط صورة المرأة السياسية بوسائل الإعلام، إضافة إلى وجود بيئة تشريعية تمييزية لصالح الذكورة.

ولاحظت نتائج الرصد الإعلامي لعينة محددة من وسائل الإعلام لسنت شخصيات من سياسيين وسياسيات، من حكوميين ونواب، أن هناك تنميطاً إعلامياً للمشاركة السياسية للمرأة في عناوين الأخبار والتقارير الصحفية المرصودة، وفي اللغة المستخدمة في سياق الخبر أو التقرير الصحفي، واستخدام الصورة المرفقة في الأخبار والتقارير الصحفية المتعلقة بالمرأة السياسية على وجه التحديد.

وخرجت الدراسة بجملة من المؤشرات والتوصيات الهامة من أهمها تأسيس مرصد إعلامي لرصد خطاب الكراهية والتمييز ضد النساء في الإعلام الأردني، مع الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات ومعايير المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وتنظيم الدورات التدريبية المتخصصة للصحافيين في قضايا المرأة بشكل عام، والمشاركة السياسية للمرأة بشكل خاص، وتمكين المرأة السياسية في كيفية التعامل مع الإعلام والتواصل معه، وبناء خطاب إعلامي واضح، وتوعيتها وزيادة ثقافتها في الجوانب القانونية والتشريعية، واليات الوصول إلى المعلومات.

الممارسات المهنية والمعارف للصحافيين، وفي تغيير مواقفهم المسبقة، وهو الأمر الذي نهجت إليه لقاءات العصف الذهني والمقابلات المعمقة التي أجرتها الدراسة، أنه لم يتحقق بالشكل الكافي.

مفاهيم الصحافيين حول مصطلح الجندر ملتبسة ويسقطون موروثهم الاجتماعي في تغطياتهم الإعلامية بكل أشكالها

ويعتقد 56 في المئة بأن التشريعات الأردنية تحد أو تمنع من التمييز ضد المرأة، ويعتقد 60 في المئة منهم بعدم وجود ما يلزم في وسائل الإعلام بالتوعية للامتناع عن التمييز ضد المرأة في التشريعات الإعلامية.

وبيّنت الدراسة أن مفاهيم الصحافيين لمصطلح الجندر ملتبسة وليست حاسمة، وهو ما يعكس واقع معارفهم، وأظهرت جلسات العصف الذهني والمقابلات المعمقة أن وسائل الإعلام تنمط صورة المشاركة السياسية للمرأة، وتجزم أن الإعلاميين والإعلاميات يسقطون مفاهيمهم وموروثهم الاجتماعي عند التغطيات الإعلامية بأشكالها المختلفة، الأمر الذي يؤثر على ضعف أثر التدريب خلال ممارستهم العملية لعملهم الإعلامي.

ولفتت إلى وجود غياب للسياسات التحريرية أو مدونات السلوك المهني التي تعزز منظومة الحقوق والحساسيات الجندرية وتجرم التمييز إضافة إلى غياب المرأة في مواقع صنع القرار

وتقاريرهم الصحافية، إضافة إلى أن أكثر من نصف الصحافيين الذين استجوبتهم الدراسة، يحملون المرأة مسؤولية تنميط صورة مشاركتها السياسية في الإعلام، إذ يعتقد 74 في المئة أن سبب هذا التنميط هو انحياز الإعلاميين والإعلاميات للعداء والتقاليد التي تسهم بها ثقافة المجتمع.

ومن أبرز ما جاء في نتائج الاستطلاع تدني نسبة الصحافيين المؤيدين لتبوء المرأة منصب وزيرة أوقاف في الحكومة، أو أن تكون قاضياً شرعياً، بالرغم من أن نحو ثلثي المستجوبين أبدوا عضويتهم في دائرة الإفتاء، الأمر الذي عبر عن تحيزهم تجاه المرأة بشكل عام.

وأظهرت الدراسة أن نسبة تلقي ومشاركة الصحافيين تدريبات بمسألة الجندر ليست ضعيفة، لكن الأهم وهو ما يحتاج إلى تدقيق وفحص هو كيف ينعكس هذا التدريب في تغيير



إعلاميون متنبئون بما رسخ في المخيال المجتمعي